

شركات الاستثمار تعيد اكتشاف سوق الملكيات الخاصة

1 فقر شديد في الصناديق المتخصصة وصندوق واحد ذو رأسمال مغامر

2 غياب لصناديق الاستحواذ وإهمال في تغيير مسارات صناديق تقليدية فشلت

والأرباح ستتحقق على المدى المتوسط-البعيد. يعتبر هذا النوع من الصناديق هو الأعلى مخاطرة وبالتالي فإن العائد المتوقع يزيد عن المعدلات الطبيعية في السوق.

• **صناديق النمو (Growth Capital):** وهي تركز على الاستثمار في شركات عاملة وتحقق مستوى ملائم من الإيرادات إلا أنها تحتاج رؤوس أموال لتطوير منتجاتها أو الدخول في أسواق جديدة أو التوسع في أسواق حالية. ويعتبر هذا النوع من الصناديق ذو مخاطر متوسطة مقارنة بصناديق استثمارات رأس المال المغامر.

• **صناديق الاستحواذ (Buyout Capital):** وهي تركز على الاستثمار في الشركات التي وصلت مرحلة متقدمة من الاستقرار وتحقق تدفقات نقدية ثابتة نسبياً وغالباً ما تعتمد شركات الاستثمار في الملكية الخاصة إلى تمويل عملية الاستحواذ من خلال القروض البنكية. ويعتبر هذا النوع من الصناديق ذو مخاطر منخفضة نسبياً مقارنة بصناديق الاستثمار في رأس المال المغامر أو صناديق النمو.

تركز على الفرص التقليدية والروتينية ومساحة الإبداع لديها محدودة، لكن بعضها يشتكي من بعض التعقيدات الإجرائية وصعوبة بعض المتطلبات وطول المسارات والدروب التي يتعين معها سلوك المسار الإجباري.

لكن بالرغم من قلة وضعف التنوع في الصناديق، تقول المصادر أن هناك صناديق أدائها سلبي منذ سنوات بسبب قلة الفرص الاستثمارية والخيارات المتاحة أمامها نتيجة لمحدودية الشركات، ومدراء هذه الصناديق غائبون عن المبادرة بتغيير المسار بعد موافقة حملة الوحدات، حيث تواصل المضي في ذات الطريق منذ سنوات، فلا أداء ولا عوائد للمستثمرين ولا تطوير للسوق.

وبالرغم من حجم وقيمة سوق الملكيات الخاصة هناك غياب كبير عن تأسيس الأدوات الموجهة لتلك الفرص سوى من شركة واحدة.

ومن أبرز صناديق حقوق الملكية الخاصة:

• **صناديق رأس المال المغامر (Venture Capital):**

وهي تركز على بناء الأعمال من خلال الاستثمار في شركات في مرحلة الفكرة أو كون منتجها في مرحلة التطوير ولم يتم تقديمه للسوق، وبالتالي فإن الإيرادات

في ظل ندرة الفرص وشح الأدوات الاستثمارية، تتحرك شركات استثمار في اتجاه سوق الملكيات الخاصة الذي يزخر بفرص ويحوي مجوهرات عبارة عن أصول عالية القيمة ومدرة وتشغيلية.

شركات تطرق الأبواب وتعرض على كبار الملاك خيارات عديدة منها:

1. الهيكلة وتطوير الاستثمار وتوسيع النشاط والأعمال وتوفير التمويل اللازم.
2. عرض التطوير مقابل الشراكة وتأهيل الكيان للإدراج في السوق المالي.
3. تقديم عروض للتقييم والتخارج وذلك عبر توفير مستثمرين استراتيجيين.

وفقاً لمصدر مسؤول قال في تصريح خاص لـ «الاقتصادية» أن سوق الملكيات الخاصة يعتبر من أكثر الأسواق قيمة وفرص، لكنه من القطاعات المهملة نتيجة ضعف وقلة الأدوات الموجهة لهذا السوق وللأصول المتنوعة فيه، وقلة الهياكل المحترفة المناسبة له.

وأضاف بأن شركة استثمار واحدة تقريباً في السوق هي التي لديها حالياً صندوق ذو رأسمال مغامر، فيما البقية

36 مليون دينار قروض غير مضمونة متاحة لشركة استثمار

من المركزي.

إتاحة تسهيلات غير مضمونة تعكس تطور في مستوى الثقة المتبادلة بين البنوك والشركات الاستثمارية، وهي تعكس رؤية مشتركة في ذات الوقت بنظرة إيجابية في ظروف استثنائية جيوسياسية، وهو ما يعظم ويعمق الثقة بوتيرة مضاعفة.

وتتمثل خارطة التسهيلات في قروض إسلامية بالدينار بهامش 1.7% إلى 2% فوق معدل الخصم المعلن من البنك المركزي، وقروض بالدولار الأمريكي بقيمة 6 ملايين دينار بهامش 2% فوق معدل سوفر لأجل 6 أشهر، و20 مليون بالدينار الكويتي بهامش يتراوح بين 1% إلى 2% فوق معدل الخصم المعلن

في أقوى ممارسة مؤكدة للثقة بتتيح بنوك محلية تسهيلات تقليدية وإسلامية بالدينار والدولار، بمجموع يبلغ قيمته 36 مليون دينار كويتي منها نحو 6 ملايين بالدولار، بمستويات فائدة مختلفة، وذلك لتلبية متطلبات الشركة وسد احتياجاتها في الأسواق العالمية.

معلومة جوهريّة:

عدالة توزيع المهام بين الشركات ضرورة

جميع الشركات سواسية في حالات توزيع المهام عليها أو إسناد الأعمال بينها، والعمل بنظام الدور لا يعني أن كل شركة ونصيبها، العدالة تحتم أن جميع الشركات يجب أن تكون متساوية في حجم وقيمة الأعمال التي تُكلف بها.

24 عملية شراء أجنبية مقابل 4 عمليات بيع

بلغت حجم عمليات الشراء المؤسسية الأجنبية في السوق 24 عملية، مقابل 4 قرارات بيع فقط لم تتجاوز مليوني سهم تقريباً. واستهدفت عمليات الشراء أسهم غالبية شركات السوق الأول، في حين سجلت قيمة الاستثمار الأجنبي وفق أحدث تسوية 6.6 مليون دينار.

البورصة متماسكة رغم أنف الاعتداءات الغادرة

استمرار زيادات ملكيات كبار المستثمرين في شركات مدرجة



74.548 مليون دينار قيمة التداولات وارتفاع أسعار 42 شركة

| كتب محمود محمد:

بالرغم من الاعتداءات الغادرة حافظت بورصة الكويت على التماسك، ومرت جلسة الأربعاء على تراجع يمكن تصنيفه بأنه تراجع اعتيادي يمكن أن يحدث في أي يوم تصحيح عادي، فقد شهد السوق تراجعات أكبر من ذلك في أوقات عديدة عند أي موجة تصحيح، حيث تراجع أمس المؤشر العام 35.92 نقطة بنسبة 0.41%، وهو ما اعتبرته أوساط استثمارية بأنه تماسك قياساً لسلبية الاعتداءات، وعلى العكس شهدت العديد من فترات السوق عمليات شراء.

وإجمالاً قالت مصادر استثمارية ومالية أن المستثمرين المهتمين بالسوق في هذه المرحلة لا يمثل الاعتداء الغادر أي مفاجأة بالنسبة لهم، طالما لم يغلق ذلك الملف نهائياً، وبالتالي تلك المخاطر محسوبة ومصنفة بأنها مؤقتة وستزول. لكن على الجانب الآخر يمكن الإشارة إلى أنه

في خضم تلك الأحداث والتداعيات هناك تفكير واهتمام بالملف الاقتصادي، والشواهد على ذلك عديدة، ومنها التسهيلات المرتقب منحها للمستثمرين، والممثلة في منحهم إقامة تمتد حتى 15 عاماً. ووفقاً للمصادر هناك العديد من المشاريع التي تمثل وقود يكفي لنشاط اقتصادي كبير خلال المرحلة المقبلة ستطرح تباعاً في قادم الأيام.

في السياق ذاته أشارت المصادر إلى أنه في ظل هذه التطورات تواصلت بعض عمليات الشراء المؤسسية، حيث زاد بعض كبار الملاك حصصهم في شركات مدرجة، فضلاً عن استمرار هيكله البنوك لتسهيلات الشركات ومد آجالها حتى 2032، أي لنحو 6 سنوات مقبلة، ما يعني أن هناك سقف تحفظي متفائل بأن تلك الحقبة ستشهد تطورات إيجابية ستضمن مزيد من الأعمال والأنشطة، وسيستفيد القطاع الخاص من الواقع المستجد الذي يعاد فيه إعادة هيكله

كثير من الأنشطة والأعمال لتمكينه أكثر وتوسيع رقعة المشاركة.

خسارة البورصة أمس بلغت 212.7 مليون دينار، بما نسبته 0.40%، حيث أغلقت القيمة السوقية عند 52.559 مليار دينار، وتراجعت كمية الأسهم المتداولة 15.1%، والصفقات 8.8%.

ورغم تراجع أسعار أسهم 77 شركة ارتفعت 42 شركة أخرى، ما يعكس تباين القناعات والقرارات وامتصاص المتغيرات الجيوسياسية، حيث لم يتخذ السوق اتجاه نزولي حاد وجماعي.

انخفض مؤشر السوق الأول والعام بنسبة 0.40% و 0.41% على التوالي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي و«الرئيسي 50» بـ 0.46% و 0.52% على التوالي عن مستوى الثلاثاء الماضي. وتقدم سهم «الأولى» نشاط الكميات بحجم بلغ 33.92 مليون سهم، بينما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 8.41 مليون دينار.

567.5 مليون تعاملات صناع السوق في مايو بنسبة 30% من قيمة تداولات البورصة

صانع السوق	إجمالي القيمة المتداولة	معدل التواجد الشهري (%)
الشركة الكويتية للاستثمار - صانع سوق	152,566,947.178	95.15%
بيتك كابيتال للاستثمار - صانع سوق	46,684,785.746	91.25%
شركة الإستثمارات الوطنية - صانع سوق	149,998,706.304	93.13%
شركة الصفاة للاستثمار - صانع سوق	14,090,418.197	77.31%
شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - صانع سوق	169,360.906	96.36%
شركة المركز المالي الكويتي - صانع سوق	173,340,221.551	98.98%
شركة كامكو للاستثمار - صانع سوق	16,728,408.343	93.29%
شركة وفرة للاستثمار الدولي - صانع سوق	13,964,012.354	92.73%
الإجمالي	567,542,860.579	92.27%

إفصاحات البورصة

حكم لصالح «المعامل» بقيمة 2.753 مليون دينار

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات «المعامل» صدور حكم بقبول دعواها ضد وكيل وزارة الأشغال العامة شكلاً، وفي الموضوع بإلزام الجهة الإدارية المدعي عليها «الوزارة» بسداد 2.62 مليون دينار، تمثل باقي مستحقات الشركة عن الأعمال محل النزاع. وألزمت المحكمة الجهة المدعى عليها كذلك بسداد 136.29 ألف دينار قيمة ما تكبدته الشركة لتجديد خطاب كفالة الإنجاز بعد تاريخ تسليم الأعمال، مع رفض ما عدا ذلك من طلبات، وإلزامها بالمناسب من المصروفات و200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. وكانت الشركة قد قامت بتعديل طلباتها خلال جلسة 16 أبريل 2025 لتحديد مطالبتها المالية بقيمة إجمالية تبلغ 5.68 مليون دينار، تشمل التعويضات وباقي المستحقات عن الأعمال والأوامر التغييرية المرتبطة بالمشروع.

السند يرفع ملكيته في «تجارة» والقرطاس في «تنظيف»

كشفت تقرير التغييرات في ملكيات الشركات المدرجة تغييراً إيجابياً تمثل التغيير الأول في رفع المساهم عبدالعزيز أسعد عبدالعزيز السند حصته المباشرة في «تجارة» من 5.009% إلى 5.6%. فيما رفعت مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس (شركة الرغد والمنار العقارية، وشركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات) مساهمتها غير المباشرة في «تنظيف» من 13.91% إلى 14.23%.

«أسيكو» توقع التسوية أمام كاتب العدل

وقعت شركة أسيكو للصناعات على عقد تسوية وتنظيم سداد مديونية مع أحد البنوك الدائنة أمام كاتب العدل. يتعلق ذلك بما أعلنته الشركة سابقاً بخصوص موافقة مجلس إدارتها على الدخول في اتفاقية تسوية وتنظيم سداد مديونية مع أحد البنوك الدائنة؛ وذلك وفقاً للشروط والأحكام التي أسفرت عنها المفاوضات بين الطرفين، وتنفيذاً لخطة إعادة الهيكلة المعتمدة من مجلس الإدارة. وتتضمن التسوية إعادة تنظيم سداد مديونية قائمة تبلغ قيمتها 25.11 مليون دينار؛ وفق آلية سداد تمتد على عدة دفعات؛ ويصبح إجمالي الرصيد المتبقي من المديونية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، واستيفاء شروطها، وسداد الشركة للدفعة النقدية المتفق عليها، وتسجيل الأثر المحاسبي الناتج عن الخصم المترتب على التسوية، نحو 10.18 مليون دينار.

«إنجازات» تجدد تسهيلات بقيمة 34.2 مليون دينار حتى 2032

أعلنت شركة إنجازات للتنمية العقارية تجديد عقد تسهيلات مصرفية مع أحد البنوك المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 34.15 مليون دينار. وأوضحت الشركة أن التسهيلات تتضمن شقاً نقدياً بقيمة 33.15 مليون دينار، تم استخدام 26.5 مليون دينار منه، على أن يستحق في 15 أغسطس 2032، إلى جانب تسهيلات غير نقدية بقيمة مليون دينار، تم استخدام 395 ألف دينار منها، وتستحق في 31 مارس 2027. وأشارت إلى أنه لا يوجد أثر مالي جوهري حالياً على مركزها المالي، على أن ينعكس أثر هذه التسهيلات الائتمانية على البيانات المالية المجمعة وفقاً للمبالغ التي سيتم استخدامها خلال الفترات اللاحقة.



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق متراجعا 0.12% بضغط من قطاعي المواد الأساسية والطاقة



أغلق مؤشر السوق السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الأربعاء على انخفاض طفيف بلغ 13.51 نقطة، ما يعادل 0.12%، ليغلق عند مستوى 11,002.04 نقطة. وشهدت الجلسة تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 4.44 مليار ريال، توزعت على 229.48 مليون سهم، حيث سجلت أسهم 151 شركة تراجعاً في قيمتها السوقية، مقابل ارتفاع أسهم 95 شركة، فيما استقرت أسهم 24 شركة دون تغيير. وافتتح المؤشر تداولاته عند مستوى 11,023.83 نقطة، وسجل أعلى نقطة خلال الجلسة عند 11,047.53 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له 10,975.96 نقطة. وعلى صعيد أداء القطاعات، ضغط قطاع المواد الأساسية على المؤشر العام بإغلاقه منخفضاً بنسبة 0.56% بسيولة بلغت 776.95 مليون ريال، كما تراجع قطاع الطاقة بنسبة 0.43% بسيولة قدرها 595.93 مليون ريال. وفي المقابل، تصدر قطاع الرعاية الصحية الارتفاعات بنسبة 1.43%، تلاه قطاع التأمين بنسبة 1.37%، ثم قطاع إنتاج الأغذية بنسبة 1.22%، والمرافق العامة بنسبة 1.11%. وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم أمانة للتأمين الكاسب بنسبة 6.45% ليصل إلى 6.93 ريال، تلاه سهم الحمادي بنسبة 6.40% مغلقاً عند 28.6 ريال. وارتفع سهم الوطنية للتأمين بنسبة 3.15% عقب إعلان الشركة عن نتائج اجتماع الجمعية العامة العادية، كما صعد سهم مجموعة صافولا بنسبة 3.31% ليصل إلى 28.7 ريال. في المقابل، سجل سهم جاهز أعلى نسبة تراجع بـ 3.24%، تلاه سهم دي بي اس بنسبة 3.09% وانخفض سهم ريدان بنسبة 2.34% ليغلق عند 13.36 ريال، بالتزامن مع إعلان هيئة السوق المالية عن قبول طلب تقييد دعوى جماعية ضد عدد من أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة السابقين في الشركة. ومن حيث نشاط السيولة، جاء سهم أرامكو السعودية في

شركة رتال للتطوير العمراني عن توقيع اتفاقية إدارة تطوير لمشروع رتال هايتس في الرياض بقيمة أتعاب تقديرية تبلغ 125.5 مليون ريال. كما أعلنت مجموعة سيراف القابضة عن نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي تضمنت الموافقة على تخفيض رأس مال الشركة. من جانبها، أعلنت شركة جاز العربية للخدمات عن توقيع اتفاقية طويلة الأجل مع شركة أرامكو السعودية.

الصدارة بقيمة تداول بلغت 463.16 مليون ريال رغم تراجعها بنسبة 0.44%، تلاه سهم الراجحي بسيولة بلغت 291.91 مليون ريال مع ارتفاع طفيف بنسبة 0.08%. أما من حيث حجم التداول، فقد تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 30.89 مليون سهم، تلاه سهم أرامكو السعودية بنحو 16.97 مليون سهم، ثم كيان السعودية بتداول 10.56 مليون سهم. وشهدت الجلسة عدة إفصاحات جوهرية، حيث أعلنت

مؤشر السوق الموازي يغلق مرتفعاً 0.18% بسيولة تتجاوز 16.6 مليون ريال



تراجع في السوق الموازية بنسبة 13.00% ليغلق عند 22.62 ريال، وانخفض سهم الليف بنسبة 8.08% ليصل إلى 22.98 ريال، تلاه سهم غذاء السلطان بتراجع 8.05% عند 19.3 ريال. كما شهدت أسهم أنماط وأدير وأرماع تراجعاً بنسب بلغت 4.86% و3.98% و3.84% على التوالي، وانخفض سهم رواسي وغاز بنسبة 3.60% لكل منهما. من حيث نشاط السيولة، جاء سهم إنمار في المقدمة بقيمة تداول بلغت 3.01 مليون ريال، مغلقاً عند 22 ريال بارتفاع 0.18%. وحل سهم الرعاية المستقبلية ثانياً بسيولة بلغت 2.77 مليون ريال، كما تصدر السهم ذاته قائمة الأكثر نشاطاً من حيث كمية الأسهم المتداولة بنحو 1.48 مليون سهم. وجاء سهم أرماع في المرتبة الثالثة من حيث القيمة بنحو 1.42 مليون ريال، تلاه سهم المتحدة للتأمين بقيمة 1.17 مليون ريال، وسهم إدارات بقيمة 1.14 مليون ريال. كما سجل سهم أدير تداولات بقيمة 0.6 مليون ريال، وسهم تدوير بقيمة 0.55 مليون ريال، حيث أغلق الأخير عند مستوى 3.96 ريال بنسبة انخفاض بلغت 0.50%. وشملت قائمة الأسهم النشطة بالكمية أيضاً سهم تدوير بتبادل 0.14 مليون سهم، وسهم إنمار بنحو 0.14 مليون سهم.

أنهى مؤشر السوق الموازية السعودية (نمو) تعاملات جلسة الأربعاء على ارتفاع طفيف بنسبة 0.18%، ليغلق عند مستوى 23,006.67 نقطة. وسجل المؤشر مكاسب بلغت 40.3 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 16.69 مليون ريال، مع تفوق عدد الشركات الرابحة على الخاسرة بنهاية الجلسة. وأظهرت بيانات إغلاق السوق تداول 2,876,464 سهماً خلال الجلسة، حيث شملت الارتفاعات أسعار أسهم 39 شركة، بينما تراجعت أسهم 25 شركة، واستقرت 61 شركة دون تغيير عن مستويات إغلاقها السابقة. تصدر سهم بروميدكس قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 10.91% ليصل إلى 96.05 ريال، تلاه سهم سمايل كير بارتفاع قدره 9.31% عند 6.46 ريال. كما صعد سهم رؤية المستقبل بنسبة 9.12% ليغلق عند 8.97 ريال، وسهم الراشد للصناعة بنسبة 6.80% عند 55 ريال. وشملت قائمة الراجحين أيضاً سهم القمم بارتفاع 6.66%، وسهم الرعاية المستقبلية بنسبة 5.65%، وسهم الأفق التعليمية بنسبة 5.33%، وسهم منزل الورق بنسبة 5.14%. على الجانب الآخر، سجل سهم أساس مكين أكبر

بورصات خليجية

أسواق الإمارات... مؤشر دبي يتراجع بنسبة 0.8% وأبوظبي بنحو 0.4%



أقفل مؤشر سوق دبي المالي تداولات جلسة الأربعاء، على انخفاض بنسبة 0.8% أو 46 نقطة عند 5686 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 709 ملايين درهم. وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 7 شركات من أصل 53 شركة تم تداولها اليوم، بينما انخفضت 33 شركة، وبقيت 13 شركة على ثبات.

ويواصل سوقا دبي وأبوظبي الماليان تطبيق حد أقصى للتراجع السعري اليومي عند 5% بدلاً من 10% بشكل مؤقت، ضمن إجراءات احترازية تهدف إلى حماية المستثمرين ودعم استقرار التداولات، على أن تتم مراجعة هذا الإجراء بشكل مستمر بالتنسيق مع الجهات الرقابية.

وأقفل سهم إعمار العقارية جلسة اليوم، على انخفاض بنسبة 2.4% عند 11.20 درهم، وتداولات تجاوزت 20 مليون سهم، فيما ارتفع سهم الإمارات دبي الوطني بنسبة 0.2% عند 27.00 درهماً، وتداولات قاربت 3 ملايين سهم. وانخفض سهم بنك جي إف إتش بنسبة 0.5% عند 2.12 درهم، وتداولات قاربت 10 ملايين سهم، فيما تراجع سهم ديوا بنسبة 0.4% عند 2.55 درهم، وتداولات قاربت 22 مليون سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم طلبات هولدينغ، حيث تراجع بنسبة 4.8% عند 1.18 درهم، وتداولات كبيرة تجاوزت 93 مليون سهم.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، انخفض مؤشر السوق بنسبة 0.4% أو بـ 39 نقطة عند 9582 نقطة، وتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو مليار درهم. ومن أصل 99 شركة تم تداول أسهمها اليوم، ارتفعت أسهم

وارتفع سهم بنك أبوظبي التجاري بنسبة 1.4% عند 13.34 درهم، وتداولات تجاوزت 6 ملايين سهم، فيما انخفض سهم الدار العقارية بنسبة 1.1% عند 7.48 درهم، وتداولات قاربت 24 مليون سهم. وأكثر الأسهم تداولاً، سهم بنك الاستثمار، حيث بقي على ثبات عند 0.032 درهم، وتداولات قاربت 81 مليون سهم.

22 شركة، بينما انخفضت أسهم 66 شركة، وبقيت 11 شركة على ثبات. وأقفل سهم أدنوك للغاز على انخفاض بنسبة 0.6% عند 3.27 درهم، وتداولات تجاوزت 18 مليون سهم، فيما تراجع سهم أدنوك للحفر، بنسبة 1.2% عند 5.74 درهم، وتداولات تجاوزت 10 ملايين سهم.

الأسهم القيادية تقود مؤشر مسقط للتراجع بنسبة 1.3%



وارتفع حجم التداولات اليوم بنسبة 16.3%، إلى 110.29 مليون ورقة مالية، مقابل 131.77 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 9.57%، خلال الجلسة إلى 34.12 مليون ريال، مقارنة بنحو 37.73 مليون ريال جلسة أمس الثلاثاء. وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية الأسهم النشطة حجمًا وقيمة اليوم بتداول 30.31 مليون سهم، بقيمة 8.01 مليون ريال.

وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.97%؛ بضغط سهم الأنوار للاستثمارات القيادي المتراجع بنسبة 6.15%، وتراجع سهم بنك صحار الدولي القيادي بنسبة 3.86%. وكان الصناعة أقل القطاعات تراجعًا اليوم بنسبة 0.56%؛ مع تقدم سهم المها للسيراميك القيادي على المتراجعين بنسبة 6.25%، وتراجع أوكيو للصناعات الأساسية بنسبة 1.87%. وحد من تراجع قطاع الصناعة صادرة سهم صناعة مواد البناء للرابحين اليوم بنسبة 6.49%.

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات اليوم الأربعاء، متراجعًا بنسبة 1.3%، بإقفاله عند مستوى 7,671.43 نقطة، خاسرًا 100.75 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة أمس الثلاثاء. وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 1.12%؛ بضغط سهم أسيايد للنقل البحري القيادي المتراجع بنسبة 2.14%، وتراجع سهم الباطنة القيادي بنسبة 2.01%.

بورصة قطر تنخفض بنسبة 0.14 والمؤشر عند 10.392 نقطة

ومن بين 51 سهماً نشطاً، تقدم سهم «فودافون قطر»، تراجعاً للأسهم البالغ عددها 34 سهماً بـ4%، وارتفع سعر 17 سهماً على رأسها «السينما» بـ3.38%، واستقر سعر 4 أسهم.. وجاء سهم «الريان» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 9.54 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «أريذ» بقيمة 32.03 مليون ريال.

المالية بـ0.34%. تراجعت السيولة إلى 309.02 مليون ريال، مقابل 371.95 مليون ريال أمس الثلاثاء، وتراجعت أحجام التداول عند 105.76 مليون سهم، مقارنة بـ126.67 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 21.01 ألف صفقة، مقابل 26.77 ألف صفقة أمس.

أغلقت بورصة قطر تعاملات اليوم الأربعاء منخفضة؛ بضغط تراجع 6 قطاعات. انخفض المؤشر العام بنسبة 0.14% ليصل إلى النقطة 10392.54، فاقداً 14.91 نقطة عن مستوى أمس الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات في مقدمتها قطاع التأمين بـ1.70%، بينما ارتفع قطاع البنوك والخدمات

الأميري

AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي. ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

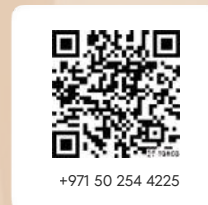
القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

قفزة تاريخية في بورصة طوكيو.. نيكاي يتخطى 68 ألف نقطة للمرة الأولى



تجاوز مؤشر نيكاي الياباني مستوى 68 ألف نقطة للمرة الأولى اليوم الأربعاء، بعد يومين فقط من اختراقه حاجز 67 ألف نقطة، إذ طغت المكاسب القوية لأسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي على المخاوف الناجمة عن التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط. وارتفع مؤشر نيكاي بنسبة 2.2% خلال التعاملات الصباحية ليصل إلى 68,203.79 نقطة، فيما صعد المؤشر الأوسع نطاقاً تويكس بنسبة 1.5% إلى 3,982.89 نقطة. كيوكسيا تقفز إلى مستويات قياسية ارتفعت أسهم شركة كيوكسيا هولدينغز المتخصصة في صناعة رقائق الذاكرة بما يصل إلى 7.2%، متجاوزة مستوى 80 ألف ين للمرة الأولى في تاريخها، بعدما أعلنت الشركة اعتزامها بدء توزيع أرباح نقدية ابتداء من السنة المالية 2027، مدعومة بنتائج مالية قوية. وذكرت صحيفة «نيكاي» أن الشركة تمكنت لفترة وجيزة من تجاوز شركة تويوتا موتور لتصبح ثاني أكبر شركة يابانية من حيث القيمة السوقية.

شركات الرقائق تقود موجة الصعود

أسهمت شركتا طوكيو إلكترون المصنعة لمعدات إنتاج الرقائق وأدفاينتست المتخصصة في معدات اختبار أشباه الموصلات في رفع مؤشر نيكاي بنحو 840 نقطة مجتمعين، بعد أن قفز سهم الأولى 10.3% وارتفع سهم الثانية 4.1%. وقالت ماكي ساوادا، استراتيجي الأسهم لدى شركة نومورا للأوراق المالية، إن أسهم أشباه الموصلات والشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي كانت مجدداً من أكبر الراحين خلال جلسة اليوم، مدعومة بأداء قوي في وول ستريت وعدة محفزات إيجابية إضافية. وأضافت أن التوقعات القوية للطلب على تقنيات الذكاء الاصطناعي تواصل دعم موجة الصعود الحالية في السوق اليابانية.

إيران صواريخ باتجاه الكويت والبحرين، في حين أظهرت المحادثات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة تقدماً محدوداً. وكانت أكبر المكاسب ضمن الشركات القيادية من نصيب شركة سكرين هولدينغز المتخصصة في معدات أشباه الموصلات، بعدما قفز سهمها 13.9%، تلتها شركة فوجيكورا المنتجة للكابلات والألياف الضوئية بارتفاع 11.1%. أما أكبر الخاسرين فكانت شركة شيفت لخدمات اختبار البرمجيات التي هبط سهمها 9.2%، وشركة أي إتش أي للصناعات الثقيلة التي تراجع سهمها 5.5%.

المعادن غير الحديدية تتصدر القطاعات

من بين 33 قطاعاً مدرجاً في بورصة طوكيو، سجلت 25 مجموعة صناعية مكاسب، بقيادة قطاع المعادن غير الحديدية الذي قفز 6.3%. في المقابل جاء قطاع الأدوية في ذيل الأداء، متراجعاً بنسبة 2.2%.

التوترات الجيوسياسية ترفع النفط

في الوقت نفسه ارتفعت أسعار النفط بأكثر قليلاً من 1% بعد تصاعد الأعمال العدائية في الشرق الأوسط، مع إطلاق

تراجع أسهم شركات الأصول البديلة الأمريكية مع تصاعد مخاوف السيولة



انخفضت أسهم شركات إدارة الأصول البديلة الأمريكية في تداولات ما قبل افتتاح السوق، الأربعاء، مع ترقب المستثمرين تحديتات الربع الثاني بشأن عمليات الاسترداد من صناديق الائتمان الخاص غير المتداولة، بعد ارتفاع عمليات السحب خلال الربع السابق وسط مخاوف متزايدة بشأن السيولة في هذا القطاع سريع النمو. وتراجعت أسهم أبولو غلوبال مانجمنت، وأريس مانجمنت، وبلاكستون، وبلو أول كابيتال، وكي كي آر بأكثر من 5%، بينما انخفض سهم كارلايل جروب بنسبة 2.8%.

متابعة طلبات السحب

بدأ إغلاق نوافذ الاسترداد في صناديق الائتمان الخاص الأمريكية الرئيسية غير المتداولة للربع الثاني يوم الجمعة الماضي، على أن تستمر عمليات الإغلاق طوال شهر يونيو، فيما يراقب المشاركون في السوق عن كثب التحديتات المتعلقة بمعدلات طلبات السحب.

وأعلنت شركة كليف ووتر، الثلاثاء، أول تحديث لعمليات سحب الأموال من صندوقها الرئيسي للائتمان الخاص البالغة قيمته 31.3 مليار دولار، إذ ارتفعت طلبات السحب إلى 17% مقارنة بـ 14% في الربع الأول.

مخاوف المستثمرين تتزايد

وسعى الأفراد الأثرياء إلى سحب أموالهم من صناديق الائتمان الخاص خلال الأشهر الأخيرة، نتيجة سلسلة من الأخبار السلبية المتعلقة بهذه الفئة من الأصول، وحدود السيولة، إضافة إلى المخاوف بشأن تأثير الذكاء

السحب، وهو ما قلص السيولة المتاحة للمستثمرين. **امتداد المخاوف لقطاعات أخرى**

وقال كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع إدارة الأصول، خلال مؤتمر بيرنشتاين للقرارات الاستراتيجية في نيويورك الأسبوع الماضي، إن طلبات الاسترداد في صناديق الائتمان الخاص مرشحة للبقاء عند مستويات مرتفعة طوال العام.

وأعلنت مجموعة بارتنز السويسرية، الأربعاء، فرض حد أقصى لعمليات السحب من صندوق أسهم خاصة بقيمة 8.6 مليار دولار، مع تسارع وتيرة طلبات الاسترداد، في إشارة إلى أن مخاوف المستثمرين بشأن الائتمان الخاص بدأت تمتد إلى قطاعات أخرى من الأسواق.

الاصطناعي على شركات البرمجيات.

وقال محللون إن تحديث كليف ووتر قد يؤجل تعافي القطاع إلى ما بعد عطلة عيد العمال، في ظل انتظار المستثمرين لمزيد من البيانات حول عمليات السحب.

وأضاف بيل كاتز، المحلل في تي دي كوين، أنه إذا لم تُظهر التحديتات المقبلة تحسناً في المؤشرات، فقد يستمر التباطؤ حتى نهاية العام.

قيود على الاسترداد

وارتفعت طلبات الاسترداد في صناديق الائتمان الخاص غير المتداولة بالولايات المتحدة بنسبة وصلت إلى 41% خلال الربع الأول، ما دفع معظم مديري الصناديق إلى تطبيق الحد الأقصى المعتاد البالغ 5% على طلبات

جدد شراكته الاستراتيجية المتواصلة على مدى 20 عاماً مع جمعية إنجاز الكويت

بنك الخليج يبدأ عاماً جديداً في دعم وتمكين الشباب



صورة جماعية لفريقي بنك الخليج وإنجاز يتوسطهم نجلاء العيسى وليلى هلال المطيري



نجلاء العيسى وليلى المطيري يتصافحان عقب توقيع اتفاقية الشراكة



نجلاء العيسى وليلى المطيري خلد توقيع اتفاقية الشراكة

ليلى المطيري:

- شراكتنا مع «الخليج» نموذج ناجح للتعاون مع القطاع الخاص

الاستراتيجية مع قطاعي الأعمال والتعليم، وبمساندة المتطوعين المؤهلين، تقدم الجمعية برامج تعليمية باللغتين العربية والإنجليزية حول ريادة الأعمال ومهارات القيادة، بهدف بناء مسارات مهنية ناجحة للشباب الكويتي.

ويعتبر بنك الخليج أحد البنوك الرائدة في الكويت، بإجمالي موجودات 8 مليارات دينار كويتي كما في نهاية مارس 2026، حيث يقدم سلسلة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، بالإضافة إلى خدمات الخزينة والخدمات المالية الأخرى، من خلال شبكة كبيرة تضم 45 فرعاً وأكثر من 260 جهاز صرف آلي موزع في جميع أنحاء الكويت.

نجلاء العيسى:

- الاستثمار في الشباب هو الاستثمار الحقيقي في مستقبل الكويت

من القيادات المستقبلية ودعم ريادة الأعمال من خلال برامج تؤهلهم لتأسيس شركات ناشئة.

وأضافت أن جمعية إنجاز الكويت قامت منذ إنشائها عام 2005 بتدريب أكثر من 150 ألف طالب وطالبة على مختلف برامج التدريب التي تهدف إلى صقل مهارات الشباب في ثلاثة محاور، هي الجاهزية للعمل، وريادة الأعمال والمعرفة المالية، ونحن في جمعية إنجاز نتطلع دائماً لتقديم كل ما يخدم الشباب وتهيئتهم لمواجهة تحديات المستقبل.

يُذكر أن جمعية إنجاز الكويت مؤسسة غير ربحية تابعة لشبكة جونيور أوتشيفمنت العالمية، وتعمل بدعم من القطاع الخاص الكويتي. ومن خلال شراكاتها

أعلن بنك الخليج عن تجديد شراكته الإستراتيجية مع جمعية إنجاز الكويت، تأكيداً على التزامهما المشترك والمستمر بدعم وتمكين الشباب الكويتي من خلال برامج تدريبية وريادية تهدف إلى إعدادهم لسوق العمل وتعزيز قدراتهم في مجال ريادة الأعمال.

وتواصلت هذه الشراكة على مدى أكثر من عشرين عاماً، حيث أثمرت عن تدريب آلاف الطلبة في المدارس الثانوية والجامعات، وأسهمت في بناء جيل جديد من القيادات المستقبلية ورواد الأعمال.

وبهذه المناسبة، أكدت رئيس إدارة التسويق في بنك الخليج، نجلاء العيسى، أن هذه الشراكة تمثل جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك الخمسية ورؤية الكويت 2035، التي تركز على دعم الشباب والاستثمار في رأس المال البشري.

وأضافت: "نؤمن في بنك الخليج بأن الاستثمار في الشباب هو الاستثمار الحقيقي في مستقبل الكويت، ولهذا فإن شراكتنا مع جمعية إنجاز الكويت ليست مجرد تعاون، بل هي التزام طويل الأمد يهدف إلى تمكين الطلبة من اكتساب المهارات العملية والقيادية التي يحتاجونها لدخول سوق العمل بثقة."

وأشار إلى أن الشراكة الناجحة بين بنك الخليج وجمعية إنجاز الكويت أثمرت عن تدريب نحو 25 ألف طالب وطالبة خلال السنة الدراسية 2025/2026، بمشاركة متطوعين من موظفي بنك الخليج، الذين ساهموا في تدريب الشباب في مختلف البرامج التدريبية التي تنظمها الجمعية وتشمل: "مخيم الابتكار" و"أموالي ومستقبلي" و"النجاح المهني" و"كيف أبدأ" و"الزيارات الميدانية" و"برنامج الشركة".

من جانبها، قالت الرئيس التنفيذي لجمعية إنجاز الكويت، ليلى هلال المطيري: "شراكتنا مع بنك الخليج تمتد على مدى سنوات طويلة، وهي شراكة غير عادية لأنها مكنت الجمعية من الوصول إلى آلاف الطلبة وتزويدهم ببرامج نوعية في ريادة الأعمال والجاهزية للعمل والمعرفة المالية."

وأضافت: "نحن فخورون بهذا التعاون الذي يعكس إيمان البنك بأهمية الاستثمار في الشباب، حيث تمثل هذه الشراكة نموذجاً ناجحاً للتعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية، وتسهم في إعداد جيل جديد

الجائزة الكبرى 1.5 مليون دينار

بيت التمويل الكويتي يعلن الفائزين بسحوبات «الحصاد» و«الرابح» الشهرية



أعلن بيت التمويل الكويتي عن أسماء الفائزين في سحب حساب «الحصاد» و «الرابح» الشهرية وذلك عن شهر مايو 2026، التي يقدم من خلالها حساب «الحصاد» جوائز قيمتها الاجمالية 3 ملايين دينار كويتي سنويا، فيما يقدم حساب «الرابح» 1,000 دينار كويتي لـ 30 رابح شهريا في خطوة تعزز دور البنك في مكافأة عملائه على ولائهم وثقتهم.

وقد أجرى البنك سحبين، توج من خلالها 31 فائزاً بجوائز نقدية قيمتها 130 ألف دينار كويتي، وقد توزعت الجوائز على النحو التالي:

حساب «الحصاد»: نتج عنه فائزاً واحداً بمبلغ 100,000 دينار. حساب «الرابح»: نتج عنه 30 فائزاً بمبلغ 1,000 دينار لكل منهم.

كما يمكن الاطلاع على أسماء الفائزين في السحوبات عبر الحسابات الرسمية للبنك على منصات التواصل الاجتماعي.

وتحمل الحملة الجديدة على حساب «الحصاد» معها جوائز ضخمة، تتوجها الجائزة الكبرى البالغة 1.5 مليون دينار، إضافة إلى جائزة نصف سنوية بقيمة 500,000 دينار، وجائزة شهرية بقيمة 100,000 دينار.

وتعتبر هذه الحملة الجديدة من جوائز حساب «الحصاد» سارية اعتباراً من شهر يناير للعام الجاري، لتكون بمثابة مفاجأة سارة للعملاء بالتزامن مع استئناف حملات السحوبات التي تتم على الحسابات الاستثمارية والتي تجري تحت إشراف جهات تدقيق مستقلة استعان بها البنك لضمان أعلى مستويات النزاهة والشفافية.

ويهتم بيت التمويل الكويتي بتطوير مزايا حساب «الحصاد»، والذي يعد من أبرز المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك نظراً لما حققه من إقبال لافت وما حظي به من ثقة كبيرة من العملاء. ويمنح حساب «الحصاد» فرصاً متزايدة للفوز حيث يحصل كل عميل على فرصة واحدة لكل 50 دينار وتزيد هذه الفرص كلما

بجوائز نقدية ضخمة مما يزيد من جاذبية الحساب كخيار ادخاري واستثماري، ويقوم حساب «الحصاد» على مبدأ الوكالة بالاستثمار، ويستثمر البنك رصيد الحساب بأكمله بمعدل ربح متوقع ومتفق عليه مسبقاً مع العميل بالإضافة لحملة السحوبات والجوائز التي تقام بشكل شهري ونصف سنوي وسنوي.

ويمكن للعملاء فتح حساب «الحصاد» و «الرابح» من خلال الفروع المصرفية، وخدمة KFHonline، وأجهزة الصرف الآلي والاستفادة من الفرص المميزة التي توفرها، والتي تمنحهم إمكانية الفوز بجوائز قيمة في السحوبات القادمة، إلى جانب المزايا المتنوعة التي يقدمها البنك عبر منتجاته وخدماته المصرفية والتي تلبي تطلعاتهم وتعزز تجربتهم المصرفية.

زاد العميل من مدة احتفاظه برصيده، ليصبح الطريق إلى لقب «مليونير بيت التمويل» أقرب وأكثر واقعية.

وبالنسبة لحساب «الرابح» فهو حساب مخصص لتحويل الراتب، يشترط لدخول السحب أن يقوم العميل بإيداع ثلاثة رواتب خلال الأشهر الثلاثة التي تسبق موعد السحب، إضافة إلى اشتراط ألا يقل الحد الأدنى لرصيد الحساب عن 50 ديناراً كويتياً في نهاية كل شهر من الأشهر الثلاثة نفسها. ويؤهل الحساب العملاء للدخول في السحوبات الشهرية بقيمة 1,000 دينار كويتي لعدد 30 فائزاً شهرياً.

ويلتزم بيت التمويل الكويتي بتقديم أفضل المنتجات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء، وتمنحهم فرصاً مميزة للفوز

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



شركة علي عبدالوهاب المطوع تستقبل مدير مكتب البنك الدولي في الكويت والخليج



استقبل فيصل علي المطوع، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية أزهر إقبال حسين، مدير مكتب مجموعة البنك الدولي في دولة الكويت ودول الخليج، وعبير المطوع، محلة العمليات، وذلك في المقر الرئيسي للشركة.

وقد تناول اللقاء بحث ومناقشة التسهيلات والخدمات التي يقدمها البنك الدولي لشركات القطاع الخاص في دولة الكويت على وجه الخصوص ودول الخليج بشكل عام. كما استعرض أزهر أبرز التوصيات والدراسات الاقتصادية التي يقدمها البنك الدولي لحكومة دولة الكويت، والهادفة إلى دعم جهود التنمية وتعزيز النمو في القطاع الاقتصادي.

تعد شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية واحدة من أكبر الشركات التجارية في الكويت، وتعمل في قطاعات متنوعة، وتمثل أكثر من 100 علامة تجارية عالمية في السوق المحلي في مجالي الجملة والتجزئة.

طيران الجزيرة تستأنف رحلاتها بعد توقف العمليات مؤقتاً في مطار الكويت الدولي



«نشعر بحزن عميق تجاه الأحداث التي شهدناها هذا الصباح، ونعرب عن تضامننا الكامل مع جميع المتأثرين. ومع استئناف العمليات التشغيلية بعد استكمال التقييم الشامل للسلامة والأمن، وبالتنسيق الوثيق مع الهيئة العامة للطيران المدني والجهات المعنية، نؤكد لعملائنا أن سلامتهم وأمنهم يظلان على رأس أولوياتنا. ونتوجه بالشكر إلى مسافريننا على تفهمهم وصبرهم، ونؤكد التزامنا المستمر بخدمة الكويت بأعلى درجات المسؤولية والحرص والمرونة.»

لأي استفسارات أو مساعدة، يمكن للمسافرين زيارة الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة -jazeera.com أو استخدام تطبيق الجزيرة أو aairways.com أو استخدام تطبيق الجزيرة أو التواصل مع خدمة العملاء عبر البريد الإلكتروني customer.relations@jazeeraairways.com والاتصال على 177.

أعلنت طيران الجزيرة استئناف رحلاتها من وإلى مبنى الركاب 5 (T5) التابع لها، وذلك بعد الإغلاق المؤقت في مطار الكويت الدولي في وقت سابق من اليوم. وبعد حصولها على الموافقات الأمنية الكاملة، استأنفت طيران الجزيرة عملياتها التشغيلية بتوجيهات من الهيئة العامة للطيران المدني.

وكما هو معتاد، تؤكد طيران الجزيرة التزامها الكامل بسلامة وراحة المسافرين وأفراد طاقمها. ونظراً لتطورات الأوضاع، قد تتأثر بعض الرحلات بالتأخير أو يتم إلغاؤها. لذا، تدعو الشركة المسافرين الذين لديهم حجوزات للسفر اليوم إلى متابعة حالة رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة قبل التوجه إلى المطار.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة طيران الجزيرة، باراثان باسوباتي:

عطورات مقامس

maqames -perfume

55205700



مشروع حيوي باستثمارات تتجاوز 825 مليون دينار كويتي

كامكو إنفست مستشار مالي لمشروع تطوير شبكة الاتصالات الثابتة في دولة الكويت

من خلال توظيف خبراتها في هيكله العمليات المعقدة والتي استمدتها من صفقاتها السابقة بشكل عام وخصخصة سوق الكويت للأوراق المالية (بورصة الكويت) بشكل خاص، وتطوير الأطر المالية والاستثمارية، وإدارة عمليات الطرح والتقييم وفق أعلى معايير الشفافية والكفاءة. كما يؤكد المشروع قدرة الشركة على دعم المبادرات التنموية وتنفيذ الرؤية الحكومية في تطوير البنية التحتية الحيوية ودفع عجلة التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية المستدامة في دولة الكويت والمنطقة.

وختم الشارخ قائلاً: «نتقدم بجزيل الشكر إلى وزارة المواصلات والهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ثقتهم وتعاونهم طوال المراحل السابقة، كما نعرب عن خالص تقديرنا لجميع الجهات المشاركة والمستشارين وكافة أصحاب العلاقة على جهودهم وتعاونهم البناء الذي أسهم في اختيار المستثمر الفائز وتوقيع وثيقة الالتزام بسلاسة وكفاءة عالية. ونتمنى لمجموعة بيبون والهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص كل التوفيق والنجاح في تنفيذ هذا المشروع الوطني الاستراتيجي، لما يمثله من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ودوره المحوري في تعزيز مكانة دولة الكويت كمركز إقليمي متقدم في البنية التحتية والصناعة الرقمية.»

يذكر أن كامكو إنفست حصلت مؤخراً على جائزة «أفضل بنك استثماري للقطاعين المالي والمصرفي في الشرق الأوسط لعام 2026»، من غلوبال فاينانس، تقديراً لأدائها المتميز في أسواق رأس مال الدين والأسهم، وعمليات الدمج والاستحواذ، إضافة إلى دورها المتميز في تطوير أسواق رأس المال في الكويت والمنطقة.



عبدالله محمد الشارخ

محورية نحو تطوير البنية التحتية الرقمية في دولة الكويت، ويعكس توجه الدولة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص واستقطاب استثمارات نوعية طويلة الأجل. ويؤكد هذا الدور قدرة كامكو إنفست على تقديم خدمات استشارية متخصصة للمشاريع الكبرى والمعقدة، مستفيدين من خبراتنا العميقة في مجالات أسواق المال والاستثمارات المصرفية وتمويل المشاريع.»

ويعكس هذا المشروع الدور المتنامي الذي تضطلع به كامكو إنفست في تقديم الخدمات الاستشارية للمشاريع الاستراتيجية الكبرى ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص،

أعلنت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدير أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، عن مشاركتها كمستشار مالي ضمن فريق مستشاري مشروع تطوير شبكة الاتصالات الثابتة في دولة الكويت، أحد أكبر مشاريع البنية التحتية الرقمية في البلاد، والذي تم توقيع وثيقة الالتزام الخاصة به مؤخراً بين وزارة المواصلات والهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومجموعة بيبون (Beyon)، المستثمر الفائز بالمشروع.

ويهدف المشروع إلى تطوير شبكة وطنية حديثة للاتصالات الثابتة وفق نموذج تشغيلي متطور يعتمد على إنشاء شركة متخصصة لإدارة وتشغيل البنية التحتية بالجملة، بما يدعم الاقتصاد الرقمي والخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية، باستثمارات متوقعة تتجاوز 825 مليون دينار كويتي.

وقامت كامكو إنفست بدور محوري في مختلف المراحل، شمل المساهمة في إعداد المواد التسويقية الخاصة بالطرح، وتطوير معايير التأهيل والتقييم، المساهمة في إعداد وثائق الطرح والمتطلبات المالية والتجارية، المشاركة في الجولة التسويقية لطرح وعرض المشروع على المستثمرين، إضافة إلى المساهمة في إدارة عملية تقديم العروض التنافسية، وتقييم العروض المالية، ودعم المفاوضات مع المستثمر المفضل، بما ساهم في الوصول إلى هيكل تمويلي وتشغيلي متوازن وقابل للتمويل وفق أفضل المعايير المهنية.

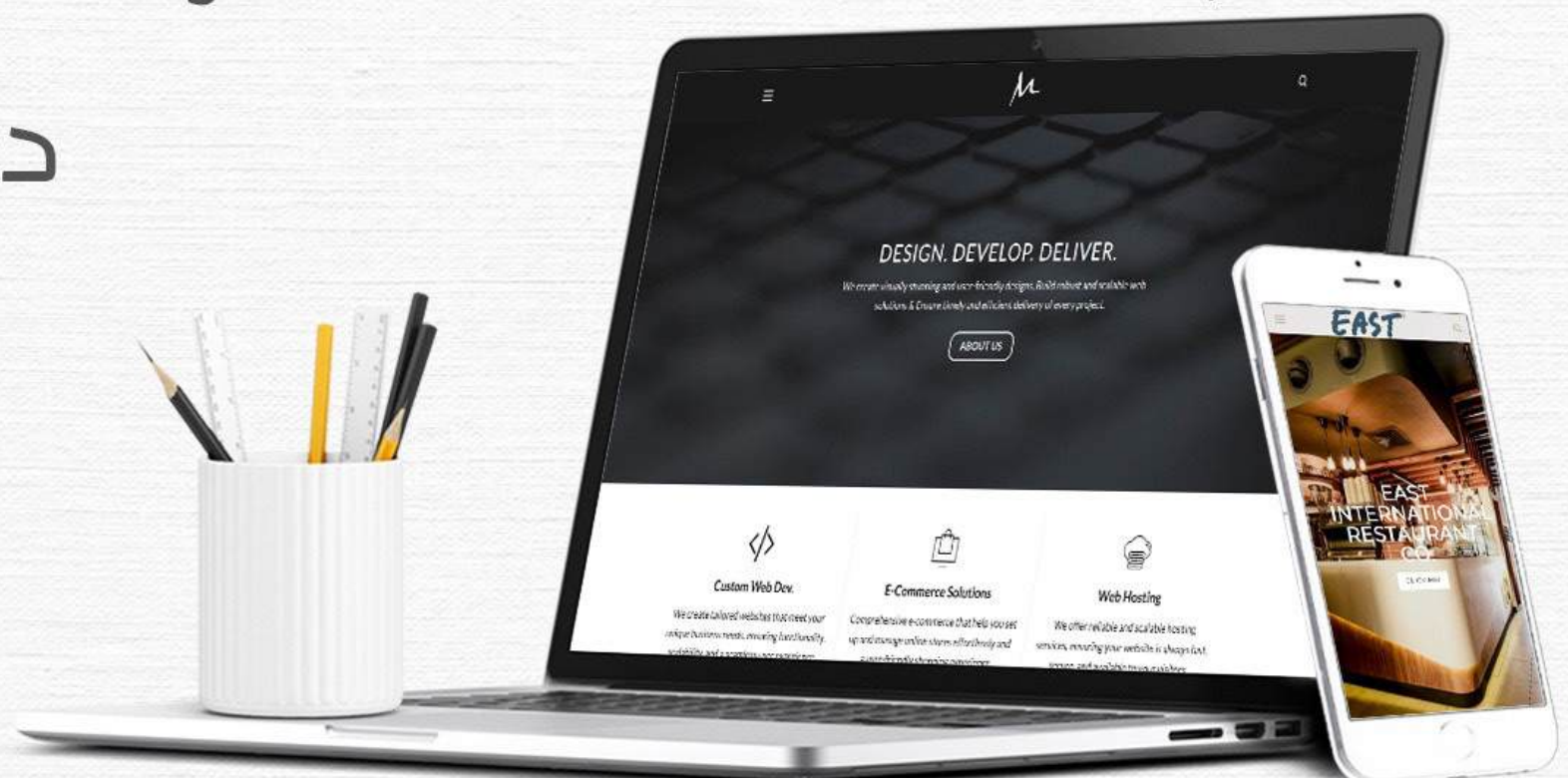
وبهذه المناسبة، قال عبدالله محمد الشارخ، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست: «نفخر بمساهمتنا في هذا المشروع الاستراتيجي الذي يمثل خطوة

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2026

كشف المتلاعبين بالأسماء جزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين



السؤال

هل تؤيد كشف أسماء
مرتكبي المخالفات
والمتلاعبين
في البورصة
بالتفاصيل؟

نعم

لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكثراً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يونيو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف "كشف المتلاعبين بالأسماء كجزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين".

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية وريادة، وسؤال استبيان يونيو يأتي عن كشف أسماء المخالفين والجزاءات الواقعة وأنواع المخالفات والتلاعبات في إطار الردع المجتمعي المكمل للقوانين الجزائية.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



بين الانتعاش والضعف الجيوسياسية... تحرك إيجابي للقطاع الخاص غير النفطي في الكويت والسعودية والإمارات مؤشر مدراء المشتريات للقطاع الخاص الكويتي سجل ارتفاعاً إلى أعلى مستوى له بنحو 47.2 نقطة



تظهر قراءات مؤشر مديري المشتريات في مايو 2026 أداءً متبايناً للقطاع الخاص غير النفطي في المنطقة، فبينما استعاد النشاط الاقتصادي في السعودية والإمارات زخمه بدعم من قوة الطلب المحلي ومشاريع الرؤية الحكومية، استمرت الضغوط الانكماشية في الهيمنة على الأسواق بمصر والكويت نتيجة التوترات الجيوسياسية المستمرة واضطرابات الشحن العالمي.

بينما نجحت الشركات الخليجية في إظهار مرونة واضحة وتحسن في مستويات الثقة المستقبلية، واجهت الشركات المصرية أقوى ضغوط تضخمية وتكلفة أجور منذ سنوات، مما يبرز التحديات المتفاوتة التي تشهدها بيئة الأعمال العربية في منتصف الربع الثاني من العام.

مؤشر الكويت

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للقطاع الخاص الكويتي غير المنتج للنفط ارتفاعاً إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر، حيث صعد إلى 47.2 نقطة في شهر مايو من 46.3 نقطة في شهر أبريل.

رغم الارتفاع الإيجابي إلا أن القراءة استمرت دون المستوى المحايد 50 نقطة، مما يعني مواصلة تدهور ظروف الأعمال في منتصف الربع الثاني من العام. وتعود هذه الصعوبات التشغيلية بشكل أساسي إلى التأثيرات المستمرة للحرب الدائرة في المنطقة والضغوط التنافسية التي واجهتها الشركات.

تراجع وتيرة الانخفاضات وتحسن ثقة الشركات شهد شهر مايو مؤشرات أولية على العودة إلى ظروف العمل الطبيعية، حيث تباطأت معدلات انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل ملحوظ مقارنة بشهر أبريل/نيسان، مدعومة بالأنشطة الإعلانية والعروض الترويجية.

في المقابل استمر انخفاض طلبات التصدير الجديدة بوتيرة سريعة نتيجة تضرر الطلب الدولي بالصراع، ولا سيما مع التأثير السلبي لإغلاق الحدود مع العراق على الأعمال القادمة من الخارج. ومع ذلك ارتفع مستوى تفاؤل وثقة الشركات بشأن المسار المستقبلي للنشاط التجاري إلى أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر، وسط آمال بالعودة إلى نطاق التوسع قريباً.

واصلت الشركات الكويتية تقليص أعداد الموظفين للشهر الثالث على التوالي، وخفضت نشاطها الشرائي ومخزونها من مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة منذ عدة سنوات. هذا الانخفاض في الطلب مكن الموردين من تسريع عمليات التسليم لأول مرة منذ ثلاثة أشهر.

وعلى صعيد الأسعار، شهد شهر مايو تجديداً في ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج نتيجة زيادة الإنفاق على الإعلانات والإيجارات وقطع الغيار مما دفع الشركات إلى الاستمرار في رفع أسعار البيع لتمتد سلسلة التضخم الحالية إلى 15 شهراً متتالياً ولكن بوتيرة زيادة متواضعة.

مؤشر الرياض

شهد القطاع الخاص غير النفطي في السعودية تحسناً خلال مايو 2026، مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصادر عن بنك الرياض إلى 52.8 نقطة مقارنة بـ 51.5 نقطة في أبريل/نيسان، ما يعكس تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي واستمرار التوسع للشهر الثالث على التوالي.

وجاء الأداء مدفوعاً بانتعاش الإنتاج إلى أسرع وتيرة له في ثلاثة أشهر، بدعم من تحسن الطلب المحلي واستئناف المشاريع المؤجلة وعودة ظروف الأعمال إلى طبيعتها بعد الاضطرابات السابقة المرتبطة بالتوترات الإقليمية.

رغم ذلك ظل المؤشر أقل بكثير من متوسطه التاريخي طويل الأجل البالغ 56.8 نقطة، في إشارة إلى استمرار بعض التحديات التي تواجه بيئة الأعمال.

رغم تحسن النشاط، أظهرت البيانات تبايناً بين الطلب

المحلي والخارجي، إذ سجلت الطلبات الجديدة نمواً متواضعاً مدعوماً بتحسّن الأوضاع الاقتصادية واستئناف المشاريع، بينما تراجعت طلبات التصدير الجديدة للشهر الثالث على التوالي نتيجة اضطرابات الشحن وارتفاع تكاليف النقل والوقود واستمرار التوترات الجيوسياسية.

في المقابل تحسنت سلاسل التوريد لأول مرة منذ فبراير/شباط، مع تراجع متوسط فترات تسليم الموردين بفضل زيادة الاعتماد على الموردين المحليين، كما عادت الشركات إلى زيادة مشترياتها وتوسيع التوظيف بشكل محدود لمواكبة ارتفاع الأعمال المتراكمة للشهر الحادي عشر على التوالي.

وقال كبير الاقتصاديين في بنك الرياض نايف الغيث، إن ارتفاع المؤشر خلال مايو يؤكد أن التباطؤ الذي شهده القطاع غير النفطي في مارس وأبريل كان مؤقتاً وليس هيكلياً.

مشيراً إلى أن النمو استند إلى زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة بدعم من الطلب المحلي واستئناف المشاريع.

وأضاف أن الاقتصاد غير النفطي لا يزال يستفيد من برامج رؤية 2030 والإنفاق الحكومي ومشروعات البنية التحتية والتوسع في قطاع السياحة. كما لفت إلى أن التضخم في المملكة ظل عند مستويات منخفضة نسبياً، إذ بلغ 1.7% في أبريل 2026، ما أتاح للشركات تمرير جزء من ارتفاع تكاليف الشحن والتوريد إلى العملاء دون تأثير كبير على الطلب.

ورغم استمرار ضغوط التكاليف وارتفاع أسعار المنتجات، أكدت نتائج المسح أن تحسن الطلب المحلي واستقرار سلاسل الإمداد واستمرار الاستثمار الحكومي يوفران قاعدة قوية لمواصلة نمو القطاع الخاص خلال ما تبقى من عام 2026.

مؤشر الإمارات

شهد القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات نمواً خلال مايو 2026، وسط ضغوط متزايدة ناجمة عن التوترات الجيوسياسية الإقليمية واضطرابات سلاسل الإمداد.

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التابع لمجموعة Glob-P&S إلى 52.6 نقطة مقارنة بـ 52.1 نقطة في أبريل/

نيسان، ما يشير إلى استمرار تحسن ظروف الأعمال، وإن بوتيرة محدودة لا تزال أقل من المتوسط التاريخي طويل الأجل البالغ 54.3 نقطة.

وجاء هذا الأداء مدعوماً بارتفاع الإنتاج إلى أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر، مستفيداً من تحسن الطلب المحلي وتوسع المشاريع والمبادرات الحكومية، إلا أن ارتفاع التكاليف التشغيلية واستمرار الاضطرابات الإقليمية حداً من زخم النمو.

في المقابل ظل نمو الأعمال الجديدة ضعيفاً وقريباً من أدنى مستوياته في أكثر من خمس سنوات، مع استمرار تراجع مبيعات التصدير نتيجة حالة عدم اليقين الإقليمي وتعطل حركة الشحن.

كما شهدت سلاسل التوريد أسوأ اضطراباتها منذ أبريل 2020، بعدما تسببت القيود المفروضة في مضيق هرمز في إطالة فترات التسليم بأكبر وتيرة منذ ذروة جائحة كورونا.

انعكس ضعف الطلب على قرارات الشركات التشغيلية، حيث تباطأ نمو التوظيف إلى أضعف مستوى منذ أكتوبر الماضي، بينما سجلت المشتريات أول تراجع لها في تسعة أشهر مع سعي الشركات إلى إدارة التكاليف والحد من تأثير الاضطرابات اللوجستية.

وقال الخبير الاقتصادي الرئيسي لدى ستاندرد آند بورز غلوبال إنتلجينس ديفيد أوين، لدى إن استمرار تعطل التجارة البحرية امتد تأثيره إلى مختلف جوانب الاقتصاد الإماراتي، مشيراً إلى أن تأخر تسليم مستلزمات الإنتاج بلغ أعلى مستوياته منذ أبريل 2020.

وأضاف أن تراجع طلبات التصدير وضعف نمو الأعمال الجديدة يعكسان تباطؤاً مستمراً في نمو القطاع غير النفطي. ورغم الارتفاع الحاد في تكاليف الوقود والمواد الخام والنقل، اختارت الشركات خفض أسعار منتجاتها للحفاظ على قدرتها التنافسية، متحملة جزءاً كبيراً من الضغوط بدلاً من تمريرها إلى العملاء. ومع ذلك، ظلت التوقعات المستقبلية إيجابية، إذ ترى الشركات أن التحديات الحالية مؤقتة وتتوقع عودة النمو بوتيرة أقوى خلال الفترة المقبلة.

OECD تتوقع نمو الاقتصاد السعودي 3.2% في 2026.. و4.3% في 2027



في الصين إلى 4.5% هذا العام، وإلى 4.3% في عام 2027.

وفي سيناريو «الاضطراب المطول»، يتباطأ النمو العالمي إلى 2.1% في عام 2026، وإلى 1.8% في عام 2027، تاركًا أثرًا بالغًا على العديد من الدول، لا سيما في آسيا وأوروبا والاقتصادات النامية الأكثر عرضة لأزمة الطاقة وصدمة أسعار الغذاء.

وأفادت OECD، بأنه من المتوقع أن يبلغ النمو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 0.9% في عام 2026 و0.5% في عام 2027 (مقابل 1.5% في عام 2026 و1.7% في عام 2027 في ظل سيناريو «الاضطراب المحدود زمنيًا»).

وحذرت من أن الضغوط التضخمية تتزايد في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وتؤدي صدمة الطاقة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بينما تسهم الآثار غير المباشرة في رفع الأسعار في مختلف قطاعات الاقتصاد، لا سيما المدخلات الزراعية والغذاء.

وقالت OECD، إنه في سيناريو الاضطراب المؤقت، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في اقتصادات مجموعة العشرين مجتمعة إلى 4.0% في عام 2026، من 3.4% في عام 2025، قبل أن ينخفض إلى 3.1% في عام 2027 مع انحسار ضغوط أسعار الطاقة والغذاء، أما في سيناريو الاضطراب طويل الأمد، فسيرتفع التضخم بشكل ملحوظ.

الاقتصادي والتنمية، إن الاقتصاد العالمي دخل عام 2026 بزخم قوي، لكن التوقعات ضعفت بشكل كبير منذ بداية الصراع في الشرق الأوسط، مع احتمال الشعور بآثاره لبعض الوقت.

وأضاف كورمان: «كلما طال أمد الاضطرابات، أصبحت التكاليف الاقتصادية والاجتماعية أكبر».

وأشار كورمان، إلى أن أي دعم مالي تقدمه البلدان استجابة للصدمة يجب أن يستهدف الفئات الأشد احتياجا والمؤقتة، لتجنب زيادة أخرى في الدين العام والحفاظ على الحوافز لتوفير الطاقة.

وأفاد كورمان، بأنه على نطاق أوسع تحتاج البلدان إلى إرساء الأسس لنمو وإنتاجية أقوى من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المهارات، وإطلاق العنان لفوائد الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات التحولية.

وبافتراض التوصل إلى حل دائم للنزاع - سيناريو «الاضطراب المؤقت» - تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تباطؤ النمو العالمي من 3.4% في عام 2025 إلى 2.8% في عام 2026، قبل أن يرتفع إلى 3.1% في عام 2027، بحسب التقرير.

ويُتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة 2.0% في عام 2026، قبل أن يتباطأ إلى 1.8% في عام 2027، أما في منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يظل النمو متواضعًا عند 0.8% في عام 2026، قبل أن يرتفع إلى 1.2% في عام 2027، ويُتوقع أن يتباطأ النمو

توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بنسبة 3.2% عام 2026م، مقارنة بنمو بلغ 4.5% عام 2025. وتوقعت OECD، بحسب أحدث تقرير للتوقعات الاقتصادية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اليوم الأربعاء، ارتفاع معدل نمو الاقتصاد للسعودية إلى 4.3% عام 2027م.

وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في تقريرها، إن الصراع المتصاعد في الشرق الأوسط أصبح القوة المهيمنة التي تُشكل آفاق الاقتصاد العالمي، مُسببًا صدمة في قطاع الطاقة تُؤدّي إلى ضغوط تضخمية، ومن المتوقع أن يكون لها آثار سلبية على النمو.

ونوهت، بأنه نظراً للغموض الذي يكتنف تطورات الصراع، يُقدّم التقرير سيناريوهين؛ الأول هو سيناريو اضطراب مؤقت، حيث يعود إنتاج الطاقة وتجارتها في اقتصادات الخليج تدريجياً إلى مستويات ما قبل الصراع بدءاً من منتصف عام 2026، مما يُؤدّي إلى انحسار تدريجي للاضطرابات؛ والثاني هو سيناريو اضطراب طويل الأمد، يفترض استمرار الاضطرابات الحالية في إنتاج الطاقة وصادراتها في اقتصادات الخليج حتى عام 2027، مع ارتفاع أسعار الطاقة، وتفاقم مخاطر نقص الإمدادات، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وكلها عوامل تُؤدّي إلى عواقب أوسع وأكثر استدامة على الاقتصاد العالمي.

وقال ماتياس كورمان، الأمين العام لمنظمة التعاون

منظمة التعاون الاقتصادي: بنك إنجلترا سيثبت الفائدة خلال 2026

هذا العام بعد الولايات المتحدة وكندا.

كما توقعت ارتفاع معدل البطالة إلى 5.5% خلال العام الجاري مقارنة مع 5% حالياً، قبل أن يتراجع تدريجياً إلى 5.3% في 2027، مشيرة إلى أن ضعف سوق العمل يمنح بنك إنجلترا مساحة للإبقاء على سياسته النقدية الحالية بدلاً من اللجوء إلى رفع الفائدة.

أعلى من المستوى المستهدف البالغ 2%.

ورفعت المنظمة توقعاتها لنمو الاقتصاد البريطاني خلال العام الجاري إلى 0.9% مقارنة مع 0.7% في تقديرات مارس، بينما خفضت توقعاتها لنمو عام 2027 إلى 1.1% من 1.3% متوقعة سابقاً. ذكرت المنظمة أن الاقتصاد البريطاني سيحتفظ بموقعه كثالث أسرع اقتصادات مجموعة السبع نمواً

توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن يُبقي بنك إنجلترا أسعار الفائدة دون تغيير خلال 2026، رغم استمرار الضغوط التضخمية، معتبرة أن صدمة أسعار الطاقة الحالية ستكون مؤقتة.

وقالت المنظمة في تقرير صدر اليوم، إن بنك إنجلترا قد يخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.5% خلال 2027، رغم توقعات ببقاء معدل التضخم

بنمو 25%.. أصول صناديق الاستثمار بالسعودية تتجاوز 932 مليار ريال بالربع الأول

2026م، حيث سجلت نمواً نسبته 40.85% على أساس سنوي، حيث كانت تبلغ 58.88 مليار ريال في نهاية الربع المماثل من عام 2025م.

وجاءت أصول الصناديق العامة في الأسهم بالمرتبة الثانية بواقع 44.44 مليار ريال؛ لتسجل انخفاضاً بنحو 6.8%، تليها الأصول في صناديق أدوات الدين بواقع 36.62 مليار ريال مرتفعة بنسبة 42.26%، ثم صناديق الاستثمار العقارية المتداولة بقيمة 30.84 مليار ريال؛ مسجلة نمواً بنحو 5.48% عن قيمتها في نهاية الربع الأول من 2025م. وتتواجد أغلب أصول صناديق الاستثمار العامة بالأسهم في الأسهم المحلية بواقع 39.33 مليار ريال، يليها الأسهم الخليجية بواقع 3.23 مليار ريال، ثم الأسهم العربية بقيمة 353.27 مليون ريال، والأسبوية بقيمة 263.59 مليون ريال. وبلغت في الأسهم الأوروبية 171.23 مليون ريال، وفي الأسهم الأمريكية بقيمة 19.33 مليون ريال، فيما بلغت الأصول في الأسواق الأخرى 1.07 مليار ريال؛ ليصل بذلك إجمالي أصول الصناديق في الأسهم إلى 44.44 مليار ريال.

سنوي؛ ليصل عددهم إلى 1.78 مليون مشتركاً، مقابل 1.765 مليون مشتركاً بنهاية الربع ذاته من العام الماضي، فيما بلغ عددهم 1.745 مليون مشتركاً بنهاية الربع الرابع من 2025م.

أصول الصناديق العامة ترتفع 20%

وارتفعت أصول صناديق الاستثمار العامة 20.05% بنهاية الربع الأول من 2026م على أساس سنوي، وازدياد قيمتها 38.69 مليار ريال عن الربع المماثل من العام الماضي. ووصلت أصول صناديق الاستثمار العامة إلى 231.69 مليار ريال بنهاية الربع الأول من العام الحالي، مقارنة مع قيمتها في نهاية الربع المماثل من العام 2025م والبالغة 193 مليار ريال.

كما ارتفعت أصول صناديق الاستثمار العامة بنحو 4.9% في الربع الأول من العام 2026م عن قيمتها بالربع السابق، والبالغة 220.82 مليار ريال بالربع الرابع من عام 2025.

وتركزت أصول الصناديق العامة في صناديق أسواق نقد بقيمة 82.93 مليار ريال بنهاية الربع الأول من العام

ارتفعت أصول صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية بنهاية الربع الأول من عام 2026م بنسبة 24.72% على أساس سنوي؛ وبفارق يقدر بـ 184.8 مليار ريال عن قيمتها في نهاية الربع ذاته من العام الماضي.

ووصلت قيمة أصول صناديق الاستثمار بالمملكة (العامة والخاصة)، وفقاً لرصد أعدته «معلومات مباشر» يستند للنشرة الإحصائية الربع سنوية الصادرة عن هيئة السوق المالية، إلى 932.39 مليار ريال بنهاية الربع الأول من 2026م، مقابل 747.59 مليار ريال في نهاية الربع نفسه من عام 2025م.

وعلى أساس ربعي، ارتفعت أصول صناديق الاستثمار بالسعودية بنحو 5.4% خلال الربع الأول من 2026م وبواقع 47.94 مليار ريال عن قيمتها في نهاية الربع السابق؛ حيث كانت تبلغ 884.45 مليار ريال بنهاية الربع الرابع من عام 2025م.

وزاد عدد المشتركين في صناديق الاستثمار السعودية بنسبة 1% بنهاية الربع الأول من 2026م على أساس

صندوق النقد يتوقع تراجع عجز الموازنة في السعودية رغم تباطؤ النمو



توقع صندوق النقد الدولي أن يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض عجز موازنة السعودية هذا العام، مع دعم الطلب المحلي للقطاع غير النفطي، وذلك رغم تأثير حرب إيران على نمو الاقتصاد بشكل عام.

وقال الصندوق في بيان عقب انتهاء زيارة بعثته للرياض، إن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يسجل تراجعاً ملحوظاً قرب 2% هذا العام، ولكن مع مساهمة الطلب المحلي في دعم القطاع غير النفطي «بفضل استقرار مستويات التوظيف في القطاع العام والإنفاق الحكومي ومواصلة تنفيذ المشروعات الرأسمالية المشتركة بين القطاعين العام والخاص».

تعكس توقعات تراجع النمو انخفاض معدلات إنتاج وتصدير النفط بسبب تداعيات الصراع في المنطقة وتعطل حركة الملاحة في مضيق هرمز. غير أن الصندوق، شأنه شأن معظم بيوت الخبرة الإقليمية والعربية، توقع أن «يوازن ارتفاع أسعار النفط الأثر الناجمة عن خسائر الحجم، وقد تساهم الأرباح الاستثنائية الناتجة عن ذلك في الحد من عجز الحساب الجاري والمالية العامة في 2026».

عودة الملاحة إلى مضيق هرمز

كان صندوق النقد الدولي قد توقع نمو الاقتصاد الأكبر عربياً بنحو 3% في تقريره الأخير الصادر خلال أبريل، لكنه أشار وقتها إلى أن استمرار إعاقة الملاحة عبر مضيق هرمز قد تدفعه لخفض توقعات النمو للاقتصاد العالمي ودول المنطقة بشكل عام في وقت لاحق.

وتوقع الصندوق أن يبلغ متوسط معدل التضخم في السعودية 2.3%، مشيراً إلى أن التوقعات مرهونة بعودة حركة الملاحة والشحن البحري عبر هرمز إلى مستوياتها الطبيعية خلال الأشهر القادمة.

أما إذا ما طال أمد الصدمة، قال الصندوق إن «السعودية تمتلك الحيز الكافي لتيسير موقف المالية العامة بهدف حماية الاقتصاد، وتقديم دعم موجه ومؤقت للشركات والأسر المتضررة في إطار من الشفافية. ومع عودة الأوضاع الاقتصادية إلى طبيعتها، ستكون هناك حاجة إلى برنامج طموح لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط».

أسعار النفط ترتفع 2% مع سخونة الأوضاع الجيوسياسية

ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 2% اليوم الأربعاء، مواصلة مكاسبها للجلسة الثانية على التوالي، مع تجدد المواجهات في الشرق الأوسط وتعثر المحادثات بين طهران وواشنطن، ما عزز المخاوف بشأن الإمدادات ودفعت الأسواق إلى تسعير مزيد من المخاطر الجيوسياسية.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 2.48 دولار، أو 2.58%، لتصل إلى 98.48 دولار للبرميل.

كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 2.63 دولار، أو 2.63%، إلى 96.23 دولار للبرميل.

وسجل الخامان أعلى مستوياتها منذ 27 مايو / أيار و22 مايو / أيار على التوالي خلال تعاملات اليوم.

تصعيد جديد في الشرق الأوسط

جاءت المكاسب بعد تصاعد التوترات العسكرية في المنطقة، إذ أطلقت إيران صواريخ باليستية باتجاه كل من الكويت والبحرين، في حين نفذت القوات الأمريكية ضربات على جزيرة قشم الإيرانية.

وأدى تجدد الأعمال العدائية إلى زيادة المخاوف من اتساع نطاق الصراع وتأثيره المحتمل على تدفقات الطاقة العالمية، خاصة في منطقة الخليج التي تعد أحد أهم مراكز إنتاج وتصدير النفط في العالم.

الأسواق تعيد تسعير المخاطر

قال توم بيكر، المدير الإداري لشركة فيتول في البحرين، خلال مؤتمر للطاقة أمس الثلاثاء، إن سوق النفط العالمية لا تزال تقلل من تقدير المخاطر المرتبطة بالحرب مع إيران، رغم دخول الصراع شهره الرابع.

وأشار إلى أن الأسعار الحالية لا تعكس بالكامل احتمالات اضطراب الإمدادات أو اتساع دائرة المواجهات في المنطقة، وهو ما قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى إذا تصاعدت الأحداث.

تحذير من تراجع المخزونات

تلقت الأسعار دعماً إضافياً من تحذير وكالة الطاقة الدولية بشأن أوضاع المخزونات العالمية.

وأشارت الوكالة إلى أن مخزونات النفط العالمية قد تقترب من مستويات حرجة قبل ذروة الطلب الصيفي إذا استمرت وتيرة السحب من المخزونات بالمعدل الحالي.

وأثار هذا التحذير مخاوف متزايدة بشأن قدرة السوق على مواجهة أي اضطرابات إضافية في الإمدادات خلال الأشهر المقبلة، ما عزز التوقعات باستمرار الضغوط السعودية على الأسعار.

مزيج من الجغرافيا السياسية والطلب

يرى متعاملون أن السوق تواجه حالياً مزيجاً من العوامل الداعمة للأسعار، يتمثل في التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، وتراجع المخزونات العالمية، واقتراب موسم الذروة الصيفية للطلب على الوقود.

وفي ظل استمرار تعثر المسار الدبلوماسي بين إيران والولايات المتحدة، تبقى أسواق الطاقة في حالة ترقب لأي تطورات قد تؤثر على الإمدادات القادمة من الشرق الأوسط.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com





Detox
YOUR BODY



Relax
YOUR MIND



Boost
IMMUNITY



Recover
FASTER



Strengthen
YOUR HEART



Renew
YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

البحرين تختبر شهية المستثمرين لسندات الخليج في أول إصدار عام منذ الحرب

بدأت البحرين تسويق أول سندات سيادية خليجية دولية في الأسواق العامة منذ اندلاع حرب إيران، وسط مواجهة المملكة لتداعيات الصراع العسكري الذي اجتاح المنطقة في أواخر فبراير.

السندات غير المضمونة من الدرجة الأولى المرتقب طرحها ستكون مقومة بالدولار لأجل 10 سنوات وبعائد يقارب 7.5%، ومن المتوقع تسعير الإصدار في وقت لاحق من يوم الأربعاء، بحسب بلومبرغ.

تأتي هذه الخطوة بعدما تعرضت السندات الصادرة عن المملكة لضغوط عقب اندلاع الحرب، لكنها استعادت جزءاً كبيراً من خسائرها بحلول منتصف أبريل بدعم من المساندة المالية التي قدمتها الإمارات، والتي شملت توقيع اتفاقية لمبادلة العملات بقيمة 20 مليار درهم (5.4 مليار دولار).

وسيشكل الإصدار اختباراً حقيقياً للطلب على الديون الخليجية في ظل غياب وقف إطلاق نار طويل الأمد بين الولايات المتحدة وإيران.

ابتعد مقترضو المنطقة عن أسواق الدين العامة منذ اندلاع الصراع، في حين تركزت الإصدارات خلال الفترة الماضية على أدوات رأس المال المصرفي والصفقات الخاصة.

وبحسب تقرير لصندوق النقد الدولي صدر في يناير الماضي، تمتلك البحرين احتياجات محدودة نسبياً من النقد الأجنبي، فيما يعادل عيب ديونها نحو 140% من الناتج المحلي الإجمالي. أقيمت مؤسسة «إس أند بي غلوبال» التصنيف الائتماني للمملكة عند مستوى «B/B» دون تغيير خلال الحرب، بفضل الدعم المتوقع لها من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

فيما يُتوقع أن تحصل السندات الجديدة على تصنيف «B» من كل من «إس أند بي غلوبال ريتينغز» و«فيتش ريتينغز». ويتولى إدارة الإصدار الجديد كل من «بنك أبوظبي التجاري» و«سي تي غروب» و«بنك أبوظبي الأول» وبنك البحرين الوطني و«جيه بي مورغان تشيس» و«ستاندرد تشاترد»، وفق بلومبرغ.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf